



المبادرة السودانية ومبادرة السلام الاجتماعي لدارفور لحقوق الأرض والسكن

تقرير حول إنتهاكات الأرض والسكن في السودان خلال الفترة من مايو/أيار إلي أغسطس/آب 2010

يشتمل هذا التقرير على أبرز الانتهاكات التي تمس الحقوق المتعلقة بالأرض والسكن للفترة المذكورة لهذا التقرير.

ويمكن تناول هذه الانتهاكات علي ضوء المحاور التالية :-

- الانتهاكات المرتكبة في ولايات دارفور الثلاث
- الانتهاكات المرتكبة في ولايات السودان الأخرى
- موقف الحكومة السودانية من هذه الانتهاكات.

من خلال التعرض لهذه الانتهاكات يتم إبراز المراكز القانونية التي تحكم هذه الانتهاكات مع بيان مدي موافقة التشريعات السودانية المتعلقة بحقوق الأرض والسكن بالاتفاقيات الدولية المبرمه في هذا الصدد.

وختاماً سوف يتناول هذا التقرير التوصيات التي نراها معقولة لمعالجة السلبات التي أدت إلي الانتهاكات الواردة في هذا التقرير.

أولاً :

شهدت معظم معسكرات النازحين بولايات دارفور الثلاث " شمال دارفور- ج دارفور- غ دارفور" خلال الشهرين الماضيين نزاعات مسلحة عديدة ؛ حيث أطلق مسلحون دانات علي معسكر "كلما" جنوب دارفور أودى بحياة العديد من النازحين رغم وجود قوات اليوناميد التي فقدت السيطرة علي الأوضاع في المعسكر وفشلت في أن توفر الأمن الإنساني للنازحين داخل المعسكر؛ هذه النزاعات التي أودت بحياة العديد من الناس ساهمت بطريقة مباشرة علي تدمير وحرق بعض من المرافق السكنية داخل المعسكر مما ولد معاناه إنسانية طاحنة للناس هناك .

ويعد معسكر كلما أحد أكبر المعسكرات في دارفور ويضم 100.000 شخص إلا ان بعض قاطنيه فروا الي القرى المجاورة بعد الاشتباكات الأخيرة¹

كما شهدت ولاية غرب دارفور أخطر هجمات من مسلحين مجهولي الهوية علي مزارعين في أراضيهم وعمل المسلحين علي تخريب المزارعات وأكد قادة معسكر (اردمتا) تصدي وإستيلاء المسلحين علي المزارع مدعين ملكيتها ولم تتخذ الحكومة التي ساعدت في ذلك الوضع أي إجراءات نحو إعادة أراضي المزارعين المغتصبه؛ علماً بان المهاجمين يتمتعون بدعم حكومي يساعدهم في الاستيلاء علي الاراضي الخصبة؛ لان الحكومة هي التي ساعدت هؤلاء بالوثائق التي يحاولوا بواسطتها إثبات أحقيتهم في الأرض.

وقد كشف نازحون عائدون الي مناطقهم في دار مساليت عن إستيلاء مجموعات سكانية جديدة علي اراضيهم وقد استوطنوا فيها، وذكر النازحون أن المستوطنين الجدد منعوهم من زراعة الاراضي الخاصة بهم في قري شرق الجنيينة ومحلية مورني وهي قري جبكي، مليبيدة، وحيدة، عشرة، سيبي، أفندي، خضيرة، نيوري، وموقورني².

وفي حديث مباشر مع قيادي دارفوري بارز (فضل حجب أسمه) أكد لمبادرة السلام الاجتماعي لدارفور أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم عمل علي توطين قبائل ذات أصول عربية من دولتي تشاد وأفريقيا الوسطي المجاورتين حيث يمثل بعضهم (معارضة تشادية) لتغيير التركيبة الديمغرافية في المنطقة؛ وأكد القيادي بان الحكومة نجحت في مسألة التوطين بنسبة 70% خاصة وأن أبناء قبيلة المساليت متفرقون بين معسكرات اللاجئين المختلفة؛ وأقر السلطان سعدالدين بحرالدين حسب ما جاء في صحيفة أجراس الحرية بتاريخ 1 يوليو/تموز 2010م³ بأنه تلقى عدة شكاوي من المزارعين الذين اغتصبت أراضيهم ودعا الي تشكيل لجان للوقوف علي تلك المشاكل وحلها بصورة جزرية؛ وكشف السلطان عن توصل تلك اللجان الي حل جزئي بين الطرفين يقضي بموجبه الزراعة بالمنصفة ما بين صاحب الأرض والمستوطنين الجدد؛ هذا الاجراء يفتقر للعدالة التوزيعية والمساواة بين الناس عموماً؛ لذلك أوضح السلطان أن القرار تم قبوله من البعض بينما تمسك آخرون بملكية الأراضي مشيرين الي أنها أراضيهم ويملكونها.

وتشير إحدى تقديرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن عدد التشاديين الذين هاجروا إلى دارفور بين 2006 – 2007 يقارب 30 ألفاً ولكن المنظمة لا تعطي أي إشارة ما إذا كانت الحكومة السودانية مسؤولة عن تشجيع هذا التدفق البشري⁴.

ويؤكد المهندس آدم عبد الرحمن رئيس مفوضية أراضي دارفور بالسلطة الانتقالية: أن وزارة الداخلية مسؤولة عن إخراج القبائل الوافدة من أراضي أهل دارفور⁵.

رغم أن مساحة إقليم دارفور تتجاوز 500.000 كيلومتر مربع تقريباً إلا أن الصراع حول الموارد وتزايد معدلات الفقر إثر موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت الإقليم وتعاقبت عليه منذ منتصف الثمانينات يعتبر السبب الأساسي لتقاتل القبائل ذات الأصول الأفريقية التي تمتهن مهنة الزراعة والقبائل ذات الأصول العربية التي تمتهن مهنة الرعي؛ حيث تؤكد العديد من التقارير أن صراع الموارد في إقليم دارفور كان الشرارة الأولى لاندلاع العنف؛ حيث ورد في تقرير الأمم المتحدة في صدر يونيو/حزيران 2007 أن مشكلة الجفاف تمثل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دارفور بالأساس؛ حيث دفع سكان الإقليم مزارعين ورعاة الي التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة).

وفي إتصال لمبادرة السلام الاجتماعي لدارفور من أجل حقوق الأرض والسكن مع عدد من مواطني دار مساليت أكدوا حرمانهم من حقوقهم في ممارسة الزراعة في مزارعهم في محلية مورني شرق الجنيبة وشكا المزارعين الي الحكومة التي كونت لجان للوقوف علي تلك المشاكل حيث لم تتوصل اللجان الي حل جذري حتي تاريخ كتابة هذا التقرير.

وتؤكد تقديراتنا أن 90% من سكان المنطقة التي تقع جنوب الجنيبة قد وقع عليهم الضرر جراء الانتهاكات المتعلقة بسلب ملكية أراضيهم، وحوالي 60% من السكان للمنطقة الواقعة شمال الجنيبة بعدد كلي يقدر بـ 130 ألف مواطن وبمساحة انتهاك تقدر بـ 1000 كلم مربع.

وفي أضخم عملية إحتيال تعرضت لها دارفور مؤخراً والتي سميت (بسوق المواسير) تم نزع عدد من المنازل والأراضي السكنية والمحلات التجارية والمزارع من أهالي شمال دارفور (الفاشر) حيث تم الإحتيال بواسطة أفراد ينتمون إلي الحكومة علي الإستيلاء علي أراضي وممتلكات كبيرة من المواطنين وتفيد مصادر مبادرة السلام الاجتماعي أن الغرض الأساسي من (سوق المواسير) هو إستهداف ثلاثة قبائل هي (الفور- المساليت- والزغاوة) بتجفيف أموالهم وسلب ممتلكاتهم وتفيد المصادر أن نسبة المحتال عليهم من القبائل الثلاث المذكورة حوالي 76%، ما يجدر ذكره أن وزير العدل السوداني تدخل في وقت سابق موقفاً الإجراءات التي أتخذت في مواجهة المتهمين الذين تم قيد بلاغات جنائية ضددهم مستقلاً في ذلك السلطة الممنوحة له بموجب قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991م بحسبان أن المصلحة العامة تقتضي وقف الإجراءات في مواجهة المتهمين .

ثانياً :

لم تقتصر الانتهاكات على دارفور وحدها وفي جبال النوبة نشأت معظم النزاعات والانتهاكات حول المزارع والمشاريع المطرية في المنطقة دون تدخل أو موافقة من المجتمعات المحلية مستغلين جهلهم وعدم معرفتهم بحق ملكية الأراضي.

لأن قانون الأراضي لسنة 1970 أغلق الباب أمام أي حق عدا الأراضي غير المسجلة كما قيد السلطات المحلية وقد جعل الأرض الغير مسجلة قابلة للنزاع أو أي تسجيل غير محتمل مما فتح الطريق أما المستثمرين الجدد الذين يتمتعون برأس مال فقام عدد منهم بتسجيل الأراضي المستخدمة للزراعة والرعي وبمجرد تسجيلها فان مستخدميها الأصليين يصبحون متعدين عليها بموجب القانون مما يعرضهم للمسالة القانونية.

فقد كرسست السياسات واقع ظالم بالنسبة للمزارعين والرعاة في تلك المناطق بحرمانهم من أراضيهم التي يعتمدون عليها في معاشهم وحرموا من حق التقاضي والاحتجاج بموجب قانون الاستثمار لسنة 1991 والتي تنص المادة رقم 4 وهي أساسية (تنفيذ كل السياسات وإزالة العقبات الإدارية والاقتصادية والقانونية أمام رجال الأعمال والمستثمرين وكل العاملين في الحقل الاقتصادي بما فيهم المستثمرين الأجانب) وبناءا عليها سحب ورفض كل الدعاوي التي رفعت.

وهناك تجاوزات حدثت في توزيع ملكية الأراضي بجبال النوبة في مجال الخطة السكنية والمحلات التجارية والمواقع الاستثمارية والمشاريع الزراعية في الأرياف والمدن الكبيرة مثل الدلتج – كاد وقل – رشاد – أبوجيبة – كالوقى – قاوة – الليرى – تلودي ، حيث الثراء الفاحش وغلو في الأراضي وارتفاع جنونى في الأسعار والإيجار من قبل الملاك الجدد (الوافدين) من خارج المنطقة، وأصبحت عوائدهم الربحية تفوق كل تصور حتى مقارنة بالعاصمة القومية.

امتدت خروقات حقوق الأرض والسكن الي داخل العاصمة السودانية " الخرطوم " حيث تم نزع اراضي تجارية بسوق صابرين في مدينة ام درمان بعد أن تم تملكها للمواطنين من قبل الدولة حيث تمت الازالة بالقوة نهاراً.

وفي داخل الخرطوم أيضاً تم نزع أراضي سكنية في مدينة ام درمان لتشييد كبري الحفافية الذي لم يفتتح بعد والذي (يربط بين مدينتي امدرمان وبحري) ولن يتم التعويض الكافي او اي عمليات لجبر الضرر للمواطنين الذي هدمت منازلهم وظلوا يعيشون في الخيام والمظلات البلاستيكية التي لا تقيهم من حرارة الشمس.

وتشير تقارير للشرطة لعام 2010 حول الأراضي تؤكد فيها فتح 240 بلاغ منها 67 إجراءات أولية و176 بلاغات تزوير كما بلغت جملة بلاغات الاحتيال 95 بلاغ وبلاغات التعدي على الأراضي 140 وبلاغات أخرى بنسبة 3% هذا على نطاق ولاية الخرطوم فقط .

كما شهدة مناطق المسيرية في ولاية كرفان في مناطق البترول المتنازع عليها بين شريكي الحكم" المؤتمر الوطني والحركة الشعبية "أكبر حال انتهاكات في حق الأرض ومصادرتها من المواطنين الأصليين الذين ظلوا يعتمدوا عليها بشكل أساسي في حياتهم اليومية سواء في مجال الزراعة او الرعي او الاحتطاب؛ حيث أكد احد قيادات المسيرية لمبادرة السلام الاجتماعي بانهم كأهالي كون لهم لجنة من ابناء المنطقة وبدأت حالياً في العمل علي جمع المعلومات الكافية عن الانتهاكات التي تمت بحق الارض وكذلك تسجيل اسماء المتضررين وإجراء تقديرات مالية لمفقوداتهم.

ثالثاً :

الوضع القانوني بالنسبة لهذه الانتهاكات:

• المبادئ الدستورية

رغم أن المبادئ الدستورية تقرر وتؤكد علي :

1. لا يجوز نزع ملك شخص إلا بموجب قانون وفي مقابل تعويض عادل
2. الجميع سواسية امام القانون

ولكن من خلال الانتهاكات سابقة الذكر نجد أن هذه المبادئ الدستورية قد إختفت تماماً وهذا يؤكد عدم جدية الدولة في إجراء العدالة والمساواة بين الجميع نسبة لأنها تعمل علي تسييس قضية الارض وذلك من خلال تملكها الي المستوطنين الجدد بعد أن تنزعها من ملاكها الأصليين.

• الاتفاقيات الدولية:

هل صادق السودان علي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966م؛ نعم السودان صادق على هذا الميثاق ولكن ظل علي الدوام يخالف العديد من المواد الواردة في العهد لا سيما المادة 25 الخاصة بالسكن الملائم.

• قوانين الأراضي الاخرى :

يوجد نص قانوني يؤكد بأن الأراضي التي لم يتم تسجيلها حتي 1971\4\6م تعتبر مملوكة للدولة ؛ وهذه هي الثغرة التي ظلت الحكومة تنتزع بها الارض من المواطنين التي تعتبرهم اعدائها وفقاً لتصنيفها السياسي لهم رغم وجود شورت خاصة بالنزع ؛ فالأراضي التي يتم نزعها تخدع للاتي :

1. أن النزع لمصلحة عامة
2. أن يتم تعويض الملاك تعويضاً عادلاً

ولكن في كل الحالات التي تمت في الولايات المختلفة لم يراعي هذا الاستثناء فقط تمت المصادرة علي أساس الارض ملك للدولة؛ وهذا يؤكد ضعف التشريع السودان فيما يخص حقوق ملكية الأرض؛ فهو أقل بكثير عن التشريعات الدولية التي وردة في الاتفاقيات الانسانية المختلفة.

• قانون المعاملات المدنية 1984م

م- 559 من قانون المعاملات المدنية 1984 (الأرض لله والدولة مستخلفة عليها ومالكة لعينها) فهي مادة فضفاضة تتيح للدولة مصادرة الارض من الاهالي ؛ خاصة في ظل التسييس الحاصل للارض في السودان.

• القانون الجنائي 1991م

جريمة التعدي:

تنظمة المادة 183 من القانون المذكور حيث نصت علي أنه يعد مرتكباً جريمة التعدي الجنائي كل من يدخل او يبقي أو يضاف أو يحرم أي شخص آخر من ملكة ؛ ولكن من الذي ظل يحرم الناس من ملكهم هي الجهة المنوط بيها تنفيذ القانون .

• الخلاصة بالنسبة للوضع القانوني :
القوانين السودانية المنظمة للأراضي وحقوق السكن لا تتماشى مع المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية.

رابعاً: التوصيات:

1. يجب أن يتضمن دستور جمهورية السودان وبصفة واضحة نصوصاً قطعية الدلالة تنفي اللبس والجهالة عن كافة المسائل المتعلقة بالأرض والاستخدامات الأخرى المرتبطة بها وكذلك المسائل المتعلقة بالسكن بالقدر الذي تستبين معه الرؤى والالتزامات التي تمكن كافة المواطنين من معرفة إستحقاقاتهم ومن ثم يتحقق الاستقرار الاجتماعي الناتج من الممارسة الاقتصادية المستقرة حال إستقرار الاستخدامات المرتبطة بالأرض والسكن.
2. يجب أن يتم إجراء تعديلات في التشريعات السودانية المتعلقة بالأراضي علي وجهة الخصوص وذلك بالقدر الذي يواكب الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان وذلك حتي يتم تحقيق التنمية المتوازنة علي الصعيد الدولي وكذلك حتي تراعي هذه التشريعات الحقوق المكتسبة في الأراضي والحقوق الأخرى المرتبطة بها " كالحقوق العرفية المتعلقة بالزراعة" وأيضاً حتي تراعي التشريعات المذكورة طبيعة التركيبة الخاصة بالمجتمع السوداني وطرق وكسب ملكيته للأراضي.
3. يجب أن تتخذ الحكومة إجراءات تتسم بالسرعة للبت في النزاعات المتعددة والقائمة حالياً والمتعلقة بالأراضي تفادياً لتفاقمها حتي لا تؤدي إلي أثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية سلبية تزيد الأوضاع المتردية حالياً إلي ما هو أكثر سوءاً.

المراجع:

- 1 <http://radiodabanga/195.190.28.213/ar/node/1921>
- 2 <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=13506>
- 3 <http://www.ifhamdarfur.net/node/16286>
- 4 <http://iwpr.net/ar/report-news>
- 5 <http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147507>